الأمم المتحدة

A/61/253

الجمعية العامة

Distr.: General
8 August 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥١ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٠، يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بما في ذلك توصيات عملية لإجراءات المتابعة. وينبغي أن يُقرأ بالاقتران مع التقارير الوشيكة للأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية، وأزمة الديون الخارجية والتنمية، والتجارة الدولية والتنمية؛ ومذكرة الأمين العام عن التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ (E/2006/48)؛ والموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (A/61/81-E/2006/73). كما يشمل الآثار المترتبة على نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ عن عملية تمويل التنمية.

* A/61/150.

** أُعد هذا التقرير بتشاور مع ذوي المصلحة المؤسسيين الرئيسيين في عملية تمويل التنمية. لكن المسؤولية عن محتويات هذا التقرير تقع على الأمانة العامة للأمم المتحدة فقط.

300806 300806 06-46021 (A)

ويبرز التقرير التقدم المحرز في مجالات تعبئة الموارد المحلية وزيادة المساعدات الرسمية والتدفقات المالية الخاصة وتقديم تخفيف أكبر للديون. ومع ذلك، فقد توقف التقدم في مجال التجارة الذي ينطوي على إمكانيات أكبر وأدوم لإفادة البلدان النامية، كما أن التوقعات بشأن الانتهاء من جولة الدوحة بحلول نهاية سنة ٢٠٠٦ ضئيلة. وهو يوجز الأنشطة التي تم الاضطلاع بها لكفالة مشاركة جميع ذوي المصلحة الرئيسيين من خلال مواصلة مناقشات القضايا المتصلة بعملية المتابعة.

أولا – مقدمة

١ – وفر مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ فرصة للتفكير في التقدم المحرز منذ إعلان الألفية وفي التغيرات اللاحقة التي طرأت على البيئة السياسية والاقتصادية الدولية. وشمل تقييما واسعا للتدابير التي كان من اللازم اتخاذها في ظل الظروف الجديدة من أجل تنشيط توافق الآراء بشأن التحديات والأولويات الرئيسية لكفالة إحراز تقدم في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وقد سعى إلى تحويل توافق الآراء إلى إجراء جماعي يتم اتخاذه من أجل توفير إطار عالمي لتحقيق التطلعات الإنمائية لمن لا يزالون يعيشون في ظل الفقر والخوف على أمنهم الشخصي ولا يتمتعون بحقوق الإنسان الأساسية. وفي إطار جهودها لتوسيع الآفاق المتضمنة في إعلان الألفية، اعترفت نتائج مؤتمر القمة بأهمية تعبئة الموارد المالية والاستخدام الفعال لتلك الموارد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تنميتها. وقد جعلت توافق آراء مونتيري في صلب الشراكة العالمية من أجل التنمية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وقد عززت بذلك النهج الشامل لعملية تمويل التنمية ليشمل جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا التي اعتمدتها الدول الأعضاء في مؤتمرات القمم والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقود الماضية.

ثانيا – تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

٢ – يكمن المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في الموارد المحلية للبلد. وبالتالي، تكمن المسؤولية الأساسية عن التنمية، كما أُشير إلى ذلك في توافق آراء مونتيري، في السياسات الوطنية التي تكفل التعبئة التامة للموارد الخاصة للبلد. ولهذه الغاية، واصلت الحكومات في البلدان النامية اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وتعزيز الإدارة ومكافحة الفساد وتوفير سياسات متوازنة في مجال الاقتصاد الكلي لدعم توسع قطاع الأعمال التجارية الخاصة.

٣ – وأحد أهم الموارد المحلية المتاحة لدعم التنمية هو القوة العاملة. وتتطلب التعبئة الكاملة لهذا المورد إتاحة فرص عمل ملائمة وتوفير التعليم والتدريب لتحسين المهارات والإنتاجية. وجدد الإعلان الوزاري المعتمد في الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٦ تأكيد الدعوة التي وجهها مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ لجعل هدفي التشغيل الكامل والمنتج والعمل الكريم للجميع، بما في ذلك المرأة والشباب، هدفا مركزيا للسياسات الوطنية والدولية في هذا المجال والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى

تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار الإعلان على وجه الخصوص إلى ضرورة تعميم تشغيل الشباب في الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية[(١)].

٤ - وتكتسي مكافحة الفساد نفس القدر من الأهمية، في كل من الاقتصادات الوطنية والتعامل الدولي. وتقدم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدعم للشراكة المطلوبة بين البلدان المتقدمة والنامية في مكافحة الفساد. ومنذ تسجيلها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ارتفع عدد الموقعين عليها إلى ١٤٠ وصدقت أو وافقت عليها الحكومات الوطنية لـ ٥٨ بلدا.

٥ - وإضافة إلى ذلك، دعت اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك والصندوق المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية (لجنة التنمية) في بلاغها الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ البنك الدولي إلى وضع استراتيجية واسعة لمساعدة البلدان الأعضاء على تعزيز الإدارة وتعميق مكافحة الفساد، والعمل عن كثب مع صندوق النقد الدولي وغيره من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف والأعضاء من أجل كفالة نهج متسق وعادل وفعال وتوفير مبادئ توجيهية واضحة لعملياتها في هذا الصدد.

٦ - ومن الهام أيضا إيلاء الاهتمام للقيود المفروضة على تعبئة الموارد التي أنشأتها هياكل ومؤسسات الإدارة. وتشير التجربة إلى أن المقاربة التدريجية لإزالة هذه القيود تعد أكثر فعالية. وعندما يؤدي إصلاح الإدارة إلى تحولات في توزيع الدخل، يصبح التكامل ضروريا ليس فقط بين الإصلاحات الاقتصادية، وإنما أيضا بين الإدارتين الاقتصادية والاجتماعية. ويصعب تقييم الجودة المؤسسية وأشكال الحكم الرشيد، بما أن تجارب التحول الناجح خاصة بكل بلد وتوقيت[(٢)]. وبالتالي ينبغي توخي الحذر في تأويل المقاييس العالمية للحكم باعتبارها مؤشرات للتدابير التي ينبغي اتخاذها كجزء من الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. وبالتالي ثمة حاجة إلى مزيد من التجربة في استخدام مؤشرات حكم محددة وقابلة للتطبيق وإلى مزيد من الاستثمار فيها[(٣)].

---

(١) للاطلاع على مشروع الإعلان، انظر E/2006/L.8.

(٢) انظر التحليلات الواردة في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لسنة ٢٠٠٦: تباين مستويات النمو والتنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.II.C.1)، الفصل الخامس.

(٣) انظر تقرير الرصد العالمي لسنة ٢٠٠٦، الأهداف الإنمائية للألفية: تعزيز المساءلة المتبادلة - المعونات والتجارة والإدارة (واشنطن العاصمة، البنك الدولي) الجزء الثاني.

٧ - ودعما لهذه الجهود المتواصلة الرامية إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية، ألزمت نتائج مؤتمر القمة جميع البلدان النامية بتحديد استراتيجيات إنمائية وطنية بحلول نهاية ٢٠٠٦ وتنفيذها. وينبغي أن تركز الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بشكل أساسي على تحديد أكثر واقعية للأهداف المختارة من الدول النامية من خلال حوارها الداخلي، وتحليلا دقيقا وتحديدا للسياسات اللازمة لتحقيقها. ويكتسي تحديد الاحتياجات من الموارد أهمية خاصة. وسيشمل ذلك وسائل تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتوفير المانحين لتدفقات معونات طويلة المدى وأكثر قابلية للتنبؤ، وزيادة حصة المعونات التي توجه من خلال الميزانيات الوطنية. والقصد هو كفالة نظر البلدان بشكل فعال في وضع وتنفيذ تدابير كفيلة بتحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في استراتيجياتها الوطنية.

٨ - ويجب أن تكون صياغة الاستراتيجيات الوطنية الملائمة مدعومة بتقييم ملائم لمساهمة الموارد الخارجية من أجل تقديم هيكلة للديون تكفل قابلية هذه الاستراتيجيات للاستمرار على المدى الطويل. وسيشمل ذلك التطبيق العام لمبادرات تخفيف الديون بما يتجاوز المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون (انظر الفقرة ٤٨). وإضافة إلى ذلك، من شأن التدابير المتخذة في مجال التجارة، بما فيها المعونات التجارية، حاسمة في تحديد تفاصيل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية (انظر الفقرة ٢٨). وسيكون للتعاون الكامل لجميع الدول وذوي المصلحة المتعددي الأطراف دعما لهذه العملية نفس درجة الأهمية التي تكتسيها الجوانب المتعلقة بالديون والمالية والتجارة من هذه الاستراتيجيات.

٩ - وتواجه البلدان ذات الدخل المنخفض قيودا خاصة في إيجاد البيئة المحلية الملائمة للتنسيق بين القطاعين العام والخاص لجهودها الرامية إلى كفالة التعبئة الكاملة للموارد المحلية. ويمكن لورقات استراتيجيات الحد من الفقر التي تعدها الحكومات من خلال عملية تشاركية تشرك ذوي المصلحة المحليين والشركاء الخارجيين أن توفر إطارا لاستراتيجياتها الإنمائية الوطنية الرامية إلى تجاوز هذه القيود. كما تتيح ورقات استراتيجيات الحد من الفقر إمكانية زيادة الموارد المحلية لبلد ما بما أنها شرط للمساعدات الميسرة من البنك الدولي (من خلال المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي (من خلال مرفق الحد من الفقر والتنمية)). وإضافة إلى ذلك، تشكل الورقات أساسا لتوفير تخفيف الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونتيجة لهذا النهج وللمساعدات الدولية الميسرة المقدمة من مؤسسات من قبيل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، توجد ورقات استراتيجيات الحد من الفقر حاليا في برامج حوالي ٧٠ من البلدان ذات الدخل المنخفض في العالم. وحتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كان قد تم تعميم ٥٠ ورقة كاملة من ورقات استراتيجيات الحد من

الفقر على المجلسين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكانت هناك ورقات استراتيجيات الحد من الفقر لـ ٤٦ بلدا.

١٠ - وتتمثل المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها نهج استراتيجية الحد من الفقر في أن تكون الجهود كما يلي: (أ) ذات دافع قطري ومشاركة واسعة القاعدة للمجتمع المدني في اعتماد استراتيجيات الحد من الفقر ورصدها؛ (ب) وذات منحى يركز على النتائج ومركزة على النواتج التي تفيد الفقراء؛ (ج) وشاملة في إدراكها للطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر؛ (د) وذات منحى يركز على الشراكات وترمي إلى تعزيز التنسيق بين جميع الشركاء الإنمائيين؛ (هـ) ومستندة إلى منظور طويل الأمد لتحديات التزامات الحد من الفقر وضرورة وجود التزامات بشأنها. لكن منذ إعلان الألفية، تم حث البلدان على توسيع هذا الهدف الأخير من خلال جعل الأهداف الإنمائية للألفية في صلب استراتيجيات الحد من الفقر. وتوصل تقييم معمق للنهج[٤] أُجري مؤخرا إلى أنه أُحرز تقدم في جعله إطارا تنفيذيا لزيادة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - ولزيادة مساهمته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن تعزيز نهج استراتيجيات الحد من الفقر لكفالة دعمه للمساءلة المتبادلة وتقاسم المسؤولية بين الشركاء الإنمائيين المتضمنين في توافق آراء مونتيري واللذين تم تجديد تأكيدهما في نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥. وسيتطلب هذا إدراج الأهداف الإنمائية للألفية في ورقات استراتيجات الحد من الفقر، بحيث تربطها بإجراءات سياسية محددة، مُعدَّلة على النحو الملائم لإبراز الظروف الوطنية الخاصة، إضافة إلى ربطها بإطار الإنفاق المتوسط الأجل وبالميزانية السنوية. ومن شأن ذلك أن يساعد على ترجمة أهداف استراتيجيات الحد من الفقر إلى إجراءات عامة ملموسة وقابلة للرصد ومحددة الأولويات. كما من شأن عمليات الربط هذه أن تجعل نوايا السياسات الحكومية واضحة للبرلمانات ولجماعات ذوي المصلحة المحليين الأخرى وللشركاء الإنمائيين الخارجيين. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك سيتطلب التزامات مبكرة وقابلة للتنبؤ والتزامات طويلة الأجل من المانحين، وزيادة حصة المساعدات الموجهة من خلال ميزانيات الحكومة أو الواردة فيها.

١٢ - وأخيرا، يمكن لنهج استراتيجيات الحد من الفقر أن يدعم بشكل أكمل الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الاعتراف بالظروف الخاصة بكل بلد والقيود التي تواجه التنمية فيه؛ ومن خلال تعزيز عمليات ونظم صنع القرار المحلي، بما في ذلك الميزانيات ونظم الرصد

(٤) استعراض نهج استراتيجية الحد من الفقر سنة ٢٠٠٥: موازنة المسؤوليات وزيادة النتائج (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي/البنك الدولي، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥).

والتقييم؛ ومن خلال كفالة مشاركة ذوي المصلحة والمانحين المحليين المعنيين في مناقشات الأولويات الإنمائية الوطنية.

ثالثا – تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدفقات الأخرى من القطاع الخاص

١٣ – بالرغم من أن التدفقات المالية الخاصة أصبحت أهم مصدر للموارد الخارجية للبلدان النامية، فإن صافي تحويلات الموارد المالية الصادرة إلى البلدان المتقدمة النمو قد زاد باطراد منذ الأزمة الآسيوية، حيث زاد عن ٦٠٠ بليون دولار سنة ٢٠٠٥. وفي السنوات الأخيرة، كان المصدر الرئيسي لهذه التحويلات هو الفوائض القوية في الحسابات الجارية والتراكم الذي يوازيه للاحتياطيات الدولية للعديد من اقتصادات الأسواق الناشئة. وقد بقيت أقل البلدان نموا، ولا سيما البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وحدها تستقبل التحويلات الصافية للموارد.

١٤ – ومع ذلك، استمر صافي تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية في الارتفاع الذي لوحظ سنة ٢٠٠٤ خلال سنة ٢٠٠٥ ليصل إلى حوالي ١٦٥ بليون دولار، وزاد صافي التدفقات إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بشكل كبير عن مستواه سنة ٢٠٠٤ ليصل إلى أكثر من ٤٠ بليون دولار. وقد نتجت هذه الزيادات أساسا عن زيادة الاستثمارات المباشرة، ولا سيما في أفريقيا (انظر A/61/136).

١٥ – وبالرغم من الاتجاه الثابت نسبيا للتدفقات الخاصة، ظلت الأسواق المالية للبلدان النامية عرضة لتقلب أسعار الفائدة الدولية والأسواق المالية. وفي حين بقيت مخاطر الفوارق ثابتة على نحو عام سنة ٢٠٠٥ وفي الربع الأول من سنة ٢٠٠٦، كان ثمة اضطراب في الفوارق وفي أسعار الأسهم في العديد من الأسواق الناشئة منذ أيار/مايو ٢٠٠٦. ويمكن أن يؤدي وضع حلول غير منظمة للاختلالات العالمية الكبرى إلى انخفاض في التدفقات الواردة الخاصة والفوائض الخارجية على السواء، بحيث يتسبب في اشتداد القيود المالية الخارجية بطريقة تتميز بالتقلب الدوري.

١٦ – وفي سنة ٢٠٠٥، ظل الاستثمار المباشر الأجنبي المكوِّن الأكبر لصافي تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية. وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بقيت تدفقات الاستثمار المباشر الواردة قوية. وبالرغم من استئناف تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي للنمو سنة ٢٠٠٤ وتسارعها سنة ٢٠٠٥، فإن حصة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زادت إلى ٣٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من ٢٧ في المائة في

الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣[٥]. ومع ذلك بقيت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مركزة في عدد من البلدان، وواصلت أقل البلدان النامية على وجه الخصوص تلقي مبالغ هامشية نسبيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أقل من ٥ في المائة من جميع التدفقات إلى البلدان النامية سنة ٢٠٠٥.

١٧ - ومنذ التسعينات، كان ثمة نمو سريع في الاستثمار المباشر الأجنبي الصادر من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وتمثل التدفقات من تلك البلدان حاليا أكثر من عُشُر الرصيد العالمي من الاستثمار المباشر الأجنبي[٥]. وهناك عدد صغير من هذه البلدان، أي البلدان متوسطة الدخل والهند، في طريقه إلى أن يصبح من المصادر الهامة للاستثمار المباشر الأجنبي الصادر إلى بلدان نامية أخرى. ويمثل هذا فرصة للبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا لتحسين وصولها إلى الاستثمار المباشر الأجنبي، بما أن الشركات عبر الوطنية للبلدان النامية تنزع إلى الاستثمار في البلدان النامية ذات المستوى المماثل أو الأقل من التنمية.

١٨ - شدد توافق آراء مونتيري على حاجة البلدان النامية إلى تعزيز جهودها لجذب استثمارات منتجة والتقليل من تقلبها. وبتعاون مع الشركاء الوطنيين والمتعددي الجنسيات، تقدم الدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية التابعة للبنك الدولي خدمات الدعم التقني وبناء القدرات من أجل تعزيز أطر الاستثمارات، كما قدم فريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي مؤخرا مجموعة من التوصيات لتحسين تنسيق وفعالية جهود فريق البنك الدولي الرامية إلى تعزيز المناخات الاستثمارية في البلدان النامية[٦].

١٩ - وأوجدت هذه الجهود الرامية إلى إيجاد بيئة استثمارية أكثر جاذبية اتجاها واسعا نحو مزيد من تحرير سياسات البلدان النامية تجاه الاستثمار المباشر الأجنبي. ومع ذلك، لوحظت تحركات بعيدا عن التحرير مؤخرا في عدد من البلدان، مرتبطة في أحيان كثيرة بالاستثمار في الموارد الطبيعية. كما أثار عدد من البلدان المتقدمة النمو تحفظات بشأن الاستثمارات المباشرة للبلدان النامية فيما تعتبره صناعات استراتيجية.

٢٠ - وثمة حاجة إلى الاستثمار لتعزيز البنية التحتية المادية من قبيل النقل والطاقة والاتصالات اللاسلكية لإحداث زيادة الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي في العديد من البلدان النامية. وسيبقى القطاع العام مصدرا رئيسيا لتمويل البنية التحتية المادية، لكن بالنظر

(٥) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٠٦.

(٦) فريق التقييم المستقل، 'تعزيز مناخات الاستثمار: تقييم فريق المساعدة التابع للبنك الدولي' (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٦).

إلى اعتماد المحاسبة الملائمة لتوزيع الموارد الحكومية، بما فيها الالتزامات الطارئة، يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تضطلع بدور هام في هذا المجال. غير أن الآليات الملائمة للإقلال من مخاطر الاستثمار في البنية التحتية تعد أساسية. وتدعم وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف الاستثمارات المباشرة الأجنبية في البلدان النامية من خلال تقديم التأمين على المخاطر السياسية والضمانات، وبدأت في برامج الاستثمارات الصغيرة المصممة لتعزيز الاسثمارات فيما بين بلدان الجنوب.

رابعا – التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية

٢١ – شدد توافق آراء مونتيري على الروابط بين التجارة والتنمية والمالية. وللاستفادة بشكل كامل من نظام تجاري عالمي موجه نحو التنمية، تحتاج البلدان غير الساحلية النامية والدول الصغيرة والضعيفة، ولا سيما في أفريقيا، إلى الوصول بشكل أكبر إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وإلى المساعدات المالية لإزالة القيود المفروضة على جانب العرض. وينبغي أن يضطلع هذا بدور حاسم في تحديد تفاصيل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لبلد ما.

٢٢ – كانت جولة الدوحة التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تهدف إلى ”أن تكفل للبلدان النامية وخاصة الأقل نموا من بينها تأمين حصة من نمو التجارة العالمية تتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية (A/C.2/56/7، المرفق، الفقرة ٢)“. وبالتالي فقد دعت نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الدول الأعضاء إلى العمل على وجه السرعة لتنفيذ البعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة.

٢٣ – وفي مؤتمر هونغ كونغ الوزاري المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ تم إحراز بعض التقدم في عدد من المجالات التي تهم أقل البلدان نموا. فقد تم السماح بشكل دائم بوصول نسبة ٩٧ في المائة على لأقل من جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو معفاة من الضرائب والرسوم على النحو المحدد في مستوى بند التعريفة بالنسبة لصادرات أقل البلدان نموا ابتداء من عام ٢٠٠٨ أو في موعد لا يتجاوز بداية فترة تنفيذ الجولة. ويتعين على البلدان النامية التي تكون في وضع يتيح لها نفس الوصول أن تقوم بذلك. كما تم الاتفاق أيضا على النظر بشكل إيجابي في الإعفاءات الممنوحة بموجب اتفاق الغات وبأسرع وقت ممكن. وتم حث المانحين والوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية على تنسيق عملها لضمان عدم إخضاع أقل البلدان نموا لشروط لا تتفق مع حقوقها والتزاماتها بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويتعين السماح لأقل البلدان نموا بالتحلل من التزاماتها بموجب اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة حتى عام ٢٠٢٠ وأن يكون تنفيذ التزاماتها لتقديم الدعم التقني والمالي الإضافي متسقا مع مستوى تنميتها.

٢٤ - وتم التوصل إلى اتفاق أيضا لإلغاء جميع إعانات التصدير الخاصة للقطن بنهاية عام ٢٠٠٦ وإجراء تخفيضات للإعانات المحلية المخلة بالتجارة بالنسبة لإنتاج القطن أكبر وأسرع من تلك التي تم الاتفاق عليها بموجب الاتفاق العام والسماح بوصول القطن من أقل البلدان نموا إلى الأسواق معفيا من الجمارك والضرائب ابتداء من فترة تنفيذ الجولة.

٢٥ - وفي مجال الزراعة يتعين إلغاء إعانات التصدير ابتداء من عام ٢٠١٣ على أن يلغى جزء كبير منها في عام ٢٠١٠. وتم اتفاق أيضا لإجراء تخفيضات فعالة في أوجه الدعم المحلية المخلة بالتجارة. وفضلا عن ذلك، تناول الوزراء مسألة المرونة في استخدام الأمن الغذائي وتأمين سبل كسب العيش والتنمية الريفية وتحديد عدد من المنتجات تحظى بمعاملة خاصة فضلا عن القدرة على توفير ضمان خاص لحماية الاقتصادات من الواردات في ظروف خاصة.

٢٦ - وأيد إعلان هونغ كونغ أيضا إنشاء فرقة عمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بواسطة اللجنة التوجيهية الإطارية الموحدة لتقديم تقرير عن وضع تصميم لإطار موحد ''معزز'' يبدأ سريانه في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقدمت فرقة العمل تقريرها بالفعل.

٢٧ - وتم اعتماد ''الصيغة السويسرية'' المتعلقة بخفض التعريفات والتي سوف تفضي إلى المزيد من التخفيضات غير التناسبية في التعريفات المرتفعة في مجال وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق بالرغم من أن التفاصيل التقنية لا تزال قيد التفاوض.

٢٨ - وأيد الوزراء أيضا مبادرة المعونة مقابل التجارة ودعوا المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى إنشاء فرقة عمل لدراسة كيفية تشغيلها والتشاور مع الأعضاء والمؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة بشأن الآليات المناسبة لتأمين الموارد المالية الإضافية حسب الاقتضاء لمبادرة المعونة مقابل التجارة من خلال المنح والقروض الميسرة. وتم إنشاء فرقة العمل المتعلقة بالمعونة مقابل التجارة وقدمت تقريرا تضمن توصيات عن نطاق وأهداف المعونة مقابل التجارة ومبادئها الإرشادية فضلا عن الآليات التي ستقوم بتشغيلها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وسوف تشمل مبادرة المعونة مقابل التجارة مجالات وضع السياسات المتعلقة بالتجارة (من مرحلة تدريب المسؤولين إلى تقديم الدعم لصياغة السياسات الوطنية) والامتثال للالتزامات التجارية والتعديلات المتصلة بالتجارة والهياكل الأساسية وبناء القدرة الإنتاجية. ويمكن لمبادرة المعونة مقابل التجارة أن تقدم دعما فعالا للبعد الإنمائي للجولة إذا نُظر إليها كأداة تكميلية لزيادة الفرص التجارية للبلدان النامية وتوفير تمويل إضافي فعال ومستدام ويمكن التنبؤ به لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان

نموا من بينها بغية المساعدة في تنفيذ الاتفاقات الجديدة (على سبيل المثال بشأن تيسير التجارة) والتخفيف من وطأة تكاليف التكيف والاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق الجديدة.

٢٩ - وفي الفترة الممتدة منذ انعقاد مؤتمر هونغ كونغ الوزاري جرت مفاوضات نشطة في مجالي وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق بغرض الوصول إلى اتفاق بنهاية عام ٢٠٠٦ على نحو ما دعا إليه الأمين العام. بيد أن المواقف التفاوضية المتباينة بشأن قضايا الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي والمنتجات الحساسة والمنتجات الخاصة وآليات الضمانات الخاصة في الزراعة والمتعلقة بتطبيق المعاملات الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في مجال وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق كانت تعني عدم الوفاء بالمواعيد المتفق عليها لتحديد الطرق لإبرام الالتزامات في هذه المجالات الحيوية.

٣٠ - وبالرغم من الدعم الذي قدمته مجموعة الـ ٨ أثناء مؤتمر القمة في سانت بيترسبرغ فقد فشل أعضاء منظمة التجارة العالمية في تجاوز الاختلافات في المواقف ولا سيما في مجال الزراعة وفي اجتماع عُقد في ٢٧ تموز/يوليه أحاط المجلس العام علما بإعلان المدير العام تعليق جميع مجالات التفاوض لمنح الدول الأعضاء المزيد من الوقت لاستعراض الحالة ودراسة الخيارات المتاحة ومراجعة مواقفها.

٣١ - ويعني تعليق المفاوضات في الواقع توقف العمل في جميع أفرقة التفاوض. كما يعني أيضا توقف إحراز أي تقدم حتى الآن في جميع العناصر المختلفة لبرنامج التفاوض بما في ذلك مؤتمر هونغ كونغ الوزاري. ويعني الفشل في استئناف المفاوضات على وجه السرعة والوصول إلى اتفاق بشأن الطرق المتعلقة بوصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق استحالة إنهاء جولة الدوحة بنهاية عام ٢٠٠٦. وتعتبر التجارة مكونا حيويا للشراكة الإنمائية التي أنشئت في مونتيري لأن الفائدة تعود على جميع الشركاء وهي أكثر أهمية وأكثر استدامة من المساعدة الرسمية أو من الإعفاء من الديون. ولذلك فإن من المهم ترجمة الأساس المنطقي الاقتصادي الواضح لاستغلال الإمكانات الإنمائية للجولة إلى أقصى مدى إلى دعم سياسي بذات القوة حتى يتسنى استئناف المفاوضات وإكمالها في أسرع وقت ممكن.

خامسا - زيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية

٣٢ - نتيجة للالتزامات المعقودة في توافق آراء مونتيري، تم عكس الانخفاض الذي شهدته حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في الدخل القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو، حيث ارتفعت إلى ٠,٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٣ و ٠,٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٤. وتبين

التقديرات الأولية لعام ٢٠٠٥ زيادة قدرها ١,٥٦ بليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٠,٣٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ويشمل ذلك المبلغ نحو ٢٠ بليون دولار تغطي مواد تقدم لمرة واحدة مثل تخفيف ديون العراق ونيجيريا والإغاثة الطارئة في حادثة الأمواج البحرية (تسونامي). إلا أنه يُتوقع إذا تمت تلبية جميع الالتزامات الحالية في موعدها المحدد، أن يبلغ حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ١٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وطبقا للبيانات التي أتاحتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠٦، فقد تم توجيه أكثر من نصف الزيادة الاسمية في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ إلى أفريقيا جنوب الصحراء. كما يُتوقع أيضا توجيه نصف الزيادة المتعهد بها في المعونة حتى عام ٢٠١٠ إلى أفريقيا.

٣٣ - وبالرغم من الاتجاه الإيجابي منذ عام ٢٠٠٢، لا تزال المستويات الحالية والمتوقعة للمساعدة الإنمائية الرسمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ تقل كثيرا عن مختلف التقديرات البالغة ١٥٠ بليون دولار التي تعتبر ضرورية كيما تحقق البلدان النامية الأهداف الإنمائية للألفية. ونظرا لأن معظم الزيادة الحالية لتدفقات المعونة جاءت نتيجة تخفيف الدين والمساعدة الطارئة، فإنها لا تساعد في توفير مستويات المعونة المرتفعة الضرورية للزيادة اللازمة في الموارد إذا ما أريد للبلدان النامية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٤ - وكما يوضح تقرير الأمم المتحدة لمشروع الألفية بجلاء، فإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يحتاج مبالغ محددة من التمويل على مدى فترات زمنية محددة. ولذلك، يجب تعديل تشكيل المساعدة الإنمائية الرسمية لتوفير التمويل للإنفاقات المحددة اللازمة لتحقيق الأهداف. فقد كانت حصص تخفيف الدين والمعونة الطارئة والمساعدة التقنية من التدفقات الإجمالية للمعونة في فترة التسعينات تتجه نحو الزيادة باستمرار. ومع أهمية الأهداف المحددة لهذه التدفقات، فإن المعونة الطارئة ليست مخصصة لمساعدة التنمية الطويلة الأجل، كما أن تخفيف الدين لا يوفر أموالا جديدة للبلدان المدينة. وفي المقابل، يوفر التعاون التقني مجموعة من المدخلات لتحقيق النتائج الإنمائية، ولكن من الصعب تحديد أثره في سد الثغرات المالية. ونتيجة لذلك، وبالرغم من الإنعاش الذي سُجل أخيرا في مساهمات الجهات المانحة، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل مصدرا متناقصا في موارد الميزانية المقدمة للبلدان النامية، مما حد من جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، يتعين تعديل الدعوة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتشير إلى زيادة الموارد المخصصة من خلال ميزانيات البلدان المستفيدة، ولا سيما لتمكين التطبيق الكامل لمبادئ الملكية والتجانس. ويعني ذلك في المقابل

ضرورة الرصد الدقيق لحصة المعونة المقدمة من خلال ميزانيات البلدان المستفيدة وأن تصبح هدفا محددا من أهداف المساعدة الدولية[٧].

٣٥ - وفضلا عن ذلك، لا ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بدرجة كبيرة فقط، حتى تتوفر للبلدان النامية فرصة أفضل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإنما من الضروري توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل أساسي إلى أشد البلدان فقرا وأقلها نموا فيما بين البلدان النامية. وباعتماد البلدان المتقدمة النمو لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، فقد وافقت على أن تقدم ضمن نسبة الـ ٠,٧ في المائة المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة على الأقل من ناتجها القومي الإجمالي لمساعدة أقل البلدان نموا. واستطاع عدد قليل من فرادى المانحين تحقيق ذلك الهدف، ولكن التدفقات الإجمالية من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا تقلصت إلى نحو نصف ذلك الهدف أثناء فترة التسعينات. وأصبح الاتجاه أكثر إيجابية منذ مؤتمر مونتيري، وارتفع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا بشكل حاد في السنوات الأخيرة. إلا أن النظرة الفاحصة لتكوينها تشير بعد استبعاد معونة الطوارئ وتخفيف الدين وعناصر الإعمار إلى انخفاض المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٤ عن الأرقام الحقيقية لعام ١٩٩٠.

٣٦ - وبرز توافق في الآراء في أوساط المانحين والحكومات المستفيدة بشأن الإجراء المطلوب لتعزيز النتائج الإنمائية بشكل أفضل، ولقيت عملية زيادة المساءلة المتبادلة بشأن النتائج الإنمائية تأييدا كبيرا منذ مؤتمر مونتيري، ولا سيما من خلال منتدى روما الرفيع المستوى المعني بالتنسيق ومنتدى باريس الرفيع المستوى بشأن التقدم المشترك صوب تعزيز فعالية المعونة. وشارك في الاجتماع الأخير ضعف عدد البلدان والبلدان المانحة الجديدة التي شاركت في منتدى روما، كما اشترك لأول مرة ممثلو المجتمع المدني والبرلمانيون. وأعلن ما يزيد على مائة بلد، فضلا عن المؤسسات الإنمائية التزامها بوضع خطة عمل لتقديم المعونة بطريقة أكثر تنسيقا وتحسين أوجه المساءلة من خلال رصد تنفيذ الخطة.

٣٧ - حدد إعلان باريس المعني بفعالية المعونة خمسة مبادئ رئيسية لفعالية المعونة شملت (أ) ملكية الاستراتيجيات الإنمائية من قبل البلدان النامية الشريكة؛ (ب) تنسيق دعم المانحين مع تلك الاستراتيجيات؛ (ج) مواءمة أعمال المانحين؛ (د) إدارة النتائج؛ (هـ) المساءلة المتبادلة من جانب المانحين والشركاء. وتضمن الإعلان أيضا نحو خمسين التزاما لتحسين نوعية المعونة

(٧) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٥: تمويل التنمية (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.05.II-C-1) الفصل الرابع.

يتم رصدها بواسطة ١٢ مؤشرا. ونتيجة لذلك، توصلت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى اتفاق بشأن الأهداف بالنسبة لجميع المؤشرات.

٣٨ - وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الاتحاد الأوروبي عن مجموعة أهدافه الإضافية، بما في ذلك خفض عدد البعثات غير المنسقة بمعدل ٥٠ في المائة وتوجيه نصف المساعدة الحكومية عن طريق المساعدة القطرية وتوفير جميع جوانب بناء القدرات عن طريق البرامج المنسقة واللجوء على نحو متكرر إلى الترتيبات المتعددة المانحين وتفادي إنشاء وحدات جديدة لتنفيذ المشاريع.

٣٩ - وبجانب المجالات التي تغطيها أهداف إعلان باريس، توجد إمكانات عديدة أخرى لتحسين فعالية المعونة. أولا، لا تزال هناك حاجة لمتابعة الالتزامات المعقودة أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، حيث تعهد المانحون بإنفاق نسبة ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية على الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان النامية. كما أنه بالرغم من توفر الدليل بشكل متزايد على الآثار السلبية للمعونة المشروطة، لا تزال هذه القضية تحتاج إلى علاج فعال. وبالرغم من وجود مؤشر (الثامن) في إعلان باريس يتعلق بالمعونة غير المشروطة، فإن التوصل إلى اتفاق بشأن هدف تحقيق تقدم مستمر بمرور الزمن يكمن فقط في الحد من المعونة المشروطة. وفي حين تم تحقيق تقدم كبير في المعونة غير المشروطة إلا أن ذلك نجمت عنه تكاليف عالية أدت في عام ٢٠٠٢ إلى خفض قيمة المعونة الثنائية بمعدل خمسة بلايين دولار على الأقل.

٤٠ - وبالرغم من ازدياد الالتزام السياسي بشأن التعاون الواسع فيما بين البلدان النامية، فقد أعرب عن القلق إزاء عدم تساوي هذه الجهود. ولمواجهة هذا التحدي، بادرت الأمم المتحدة عن طريق الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبالشراكة مع الوكالات الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين بطرح مبادرات لتعزيز إمكانيات التعاون فيما بين البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية (انظر DP/2004/1 و DP/CF/TCDC/2) والملحق الأول .

٤١ - وارتبطت المبادرات المتعلقة بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بتعزيز الوقاية والانتعاش من الكوارث الطبيعية مثل تيسير المساعدة المقدمة من بلدان نامية أخرى كمشاريع التعمير المنفذة إثر كارثة تسونامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وترتبط النداءات الأخرى التي وجهها المجتمع الدولي بزيادة الدعم للتعاون الثلاثي.

٤٢ - وعُقد برعاية الحكومة الفرنسية في باريس يومي ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس ٢٠٠٦ مؤتمر دولي بشأن المصادر الابتكارية للتمويل. ونظر المؤتمر في اقتراحات ملموسة لمشاريع نموذجية الغرض منها توفير مصادر إضافية للتنمية وضمان فعالية أكبر في نشرها،

خاصة للتغذية والصحة. وجرى خلال المؤتمر تشكيل ''فريق رائد لفرض ضرائب تضامنية لتمويل التنمية''، كما اتخذ المشاركون قرارا للدعوة إلى انعقاد ''منتدى بشأن التمويل الابتكاري للتنمية'' عام ٢٠٠٧.

٤٣ - وهناك من بين الاقتراحات التي توجد في أكثر مراحل التنفيذ تقدما فرض مساهمة تضامنية على تذاكر السفر بالطائرات. ومن المفترض اعتماد المساهمة التضامنية بإنشاء ضرائب ورسوم في المطارات أو رفع الضرائب والرسوم القائمة حيث أن تكاليف التحصيل ضئيلة ولا تؤثر في سيادة الضرائب الوطنية. ومن المتوقع أن يكون أثر المساهمة ضئيلا على الاستعمال والإيرادات في صناعة النقل الجوي. وقد حققت ثلاثة بلدان (شيلي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) تقدما نحو تنفيذ مساهمة مرتبطة بتذاكر الطائرات عام ٢٠٠٦. وتحصل شيلي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ رسما إضافيا بمبلغ دولارين يفرض على الرحلات الدولية المغادرة. وبالمثل، فرضت فرنسا مساهمة على تذاكر الطائرات اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠٠٦ من المتوقع أن تولد إيرادات تصل إلى ٢٠٠ مليون يورو في العام. وقد أشارت المملكة المتحدة أيضا إلى أنها ستخصص بعض الإيرادات المحصلة حاليا من ''الرسم المفروض على المسافرين جوا'' لمشاريع التنمية الصحية.

٤٤ - ويجري حاليا تنفيذ خطة نموذجية أخرى هي مرفق التمويل الدولي للتحصين، الذي يمكن أن يجمع ٤ بلايين دولار خلال ١٠ سنوات. وقُدّر أن بالإمكان إنقاذ حياة ٥ ملايين شخص بحلول ٢٠١٥ بضخ ٤ بلايين دولار خلال ١٠ أعوام من خلال مرفق التمويل، دعما لعمل التحالف العالمي للقاحات والتحصين. وتساهم في المرفق حاليا ثمانية بلدان هي: إسبانيا وإيطاليا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج. ومن المنتظر أيضا أن تتوفر مساهمات من مؤسسة غيتس. وأعلنت جنوب أفريقيا أنها ستساهم في المرفق بمبلغ مليون دولار في العام خلال ٢٠ عاما، كما أعلنت البرازيل أنها ستساهم فيه بالمبلغ نفسه.

٤٥ - ومن المشاريع النموذجية الأخرى الجارية أو التي توجد في مراحل تخطيط متقدمة إنشاء التزامات السوق المسبقة، وهو في الأصل اقتراح إيطالي، لتشجيع استحداث لقاحات جديدة، واقتراح ''يانصيب إنساني لتحرير الأطفال من الجوع'' المقدم من برنامج الأغذية العالمي.

سادسا – الديون الخارجية

٤٦ – في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بلغ ١٩ بلدا نقطة الإنجاز، وبلغ ١٠ بلدان نقطة القرار بموجب المبادرة المحسنة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتقدر التكلفة الإجمالية لتخفيف الديون المستحقة بموجب المبادرة المذكورة للبلدان الـ ٢٩ بمبلغ ٤١,٣ بليون دولار بالقيمة الحالية الصافية لنهاية عام ٢٠٠٥، ينبغي توزيعها بالتساوي بين الجهات الدائنة المتعددة والثنائية الأطراف[٨]. وقد تعهد ٢٣ دائنا من أصحاب الديون المتعددة الأطراف بمنح تخفيف للديون المتعلقة بالبلدان الفقيرة الـ ٢٩ المثقلة بالديون، يقدر بـ ٢٠,٧ بليون دولار، بالقيمة الحالية الصافية لعام ٢٠٠٥. وقد تعهد المانحون وساهموا بمبلغ ٣,٦ بليون دولار في الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الذي تديره المؤسسة الإنمائية الدولية، ويوفر الدعم لعدة مصارف إنمائية متعددة الأطراف ودائنين إقليميين ودون إقليميين آخرين. وتعهد دائنو نادي باريس بمنح تخفيف للديون بحوالي ١٥,٢ بليون دولار، بالقيمة الحالية الصافية لنهاية عام ٢٠٠٥، لـ ٢٩ بلدا، ووعد معظم أعضاء نادي باريس بتوفير المزيد من تخفيف الديون علاوة على ما هو مطلوب بموجب المبادرة المحسنة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتقدر تكلفة تخفيف الديون للبلدان الفقرة المثقلة بالديون الـ ٢٩ التي بلغت نقطة القرار، التي تعزى إلى الجهات الدائنة الثنائية الرسمية غير المنتمية لنادي باريس، بـ ٣,٨ بليون دولار بالقيمة الحالية الصافية لنهاية عام ٢٠٠٥، ولكن مشاركة هؤلاء الدائنين في المبادرة كانت منخفضة. ولم يتعهد معظم الدائنين التجاريين بتقديم تخفيف للديون، رغم أن حصتهم في إجمالي تخفيف الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون صغيرة، أي أقل من ٤ في المائة؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن العديد منهم لم يقدموا أيضا تخفيفا للديون بالمفهوم التقليدي[٩].

٤٧ – غير أن عدد البلدان المؤهلة لتخفيف الديون بموجب المبادرة المحسنة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ارتفع نتيجة القرار الذي اتخذه المجلسان التنفيذيان للمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لتمديد ''شرط انتهاء'' المبادرة المحسنة إلى نهاية عام ٢٠٠٦ ولـ ''قصر'' تطبيقه على البلدان التي تستوفي معايير المبادرة المتعلقة بالدخل والمديونية باستعمال بيانات نهاية عام ٢٠٠٤. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أيّد المجلسان وأغلقا قائمة مكونة من ١١ من البلدان التي تستوفي معياري المبادرة وقد ترغب في الاستفادة من

(٨) صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية، ''مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، استكمال الإحصاءات''، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦، ص ٥.

(٩) نفس المرجع، الصفحة ٦.

المبادرة[١٠]. وتقدر تكلفة تخفيف الديون المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون المقدمة لهذه البلدان التي جرى تحديدها بـ ٢١ بليون دولار، بالقيمة الحالية الصافية لنهاية عام ٢٠٠٤، موزعة بالتساوي بين الجهات الدائنة المتعددة والثنائية الأطراف. وللبلدان الـ ١١ سجل مختلط في ما يتعلق بتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي المدعومة من الصندوق والمؤسسة، ولكن معظمها يبلغ عن إحراز تقدم في الاستراتيجيات المتبعة للحد من الفقر. ومن المقرر أن تنهي المبادرة المحسنة العمليات في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وقد يعني ذلك أن بعض البلدان النامية المنهكة بالديون لن تكون قادرة على الاستفادة من تخفيف الديون المرتبط بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إذا لم تستوف معايير التأهل المتعلقة بالسياسات بحلول ذلك التاريخ. وسينظر المجلسان التنفيذيان في خيارات معالجة المشكل في الأشهر المقبلة.

٤٨ - واقترح مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٦ أن يلغي الصندوق والمؤسسة وصندوق التنمية الأفريقي ١٠٠ في المائة من مطالباتهم المستحقة من أكثر البلدان النامية فقرا، التي يوجد معظمها في أفريقيا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قرر صندوق النقد الدولي أن كل البلدان الأعضاء التي يقل دخل الفرد فيها عن ٣٨٠ دولارا، وكذلك كل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة ما بعد الإنجاز، ستكون مؤهلة لهذا التخفيف من الصندوق بموجب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين[١١]. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وافق الصندوق على تخفيف ديون بقيمة ٣,٧ بليون دولار لـ ٢١ بلدا بموجب هذه المبادرة[١٢]. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أصبح من المؤكد

(١٠) انظر "المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون - قائمة البلدان المحصورة التي استوفت معياري الدخل والمديونية في نهاية عام ٢٠٠٤"، ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ومذكرة المعلومات العامة المقترنة بها رقم ٠٦/٤١. ومن بين البلدان الـ ١١ المحددة في هذه الورقة ٧ سبق تحديدها على أن من المحتمل أن تكون مؤهلة لتخفيف الديون المرتبط بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (توغو وجزر القمر وجمهورية وسط أفريقيا والسودان والصومال وكوت ديفوار وليبريا)، و ٤ بلدان إضافية (إريتريا وجمهورية قيرغيزستان ونيبال وهايتي). وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٦، استوفت بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا معياري الدخل والمديونية في نهاية عام ٢٠٠٤، ولكنها قررت عدم الاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ورغم أن القائمة مغلقة فإن من الممكن تعديلها لإضافة بلدان يتقرر أن بياناتها تستوفي العتبات ذات الصلة حتى نهاية ٢٠٠٤.

(١١) الديون المؤهلة للحصول على تخفيف من الصندوق في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين هي الديون التي لم تسدد في نهاية عام ٢٠٠٤ ولا تزال غير مسددة وقت التأهل.

(١٢) والبلدان الـ ٢١ التي تلقت تخفيفا للدين من الصندوق بموجب المبادرة المتعددة الأطراف هي التالية: إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وبوليفيا وبنن وتنزانيا ورواندا وزامبيا والسنغال وطاجيكستان وغانا وغيانا والكاميرون وكمبوديا ومالي ومدغشقر وموريتانيا وموزامبيق والنيجر ونيكاراغوا وهندوراس.

مشاركة المؤسسة في المبادرة المتعددة الأطراف عندما أقر مجلس إدارة المؤسسة مجموعة التدابير الرامية إلى إلغاء الديون التي تبلغ مدتها ٤٠ عاما البالغ مجموعها ٣٧ بليون دولار لـ ١٧ بلدا، معظمها من أفريقيا[١٣]. وهذا الإلغاء للديون، المصمم لتغطية قروض المؤسسة والتي جرى دفعها قبل نهاية عام ٢٠٠٣ ولا تزال غير مسددة وقت التأهيل، بدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٤٩ - وقد اقتُرِح أن تخفيفا مماثلا يمكن أن يتسع ليشمل مقترضين مؤهلين من مؤسسات رسمية أخرى. وفي نيسان/أبريل، أنشأ مصرف التنمية للبلدان الأمريكية لجنة تابعة لمجلس إدارة المصرف للنظر في المشاركة في المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين بالنسبة إلى ديون بوليفيا وهندوراس وغيانا ونيكاراغوا وهايتي.

٥٠ - غير أن مبلغ تخفيف الديون الكامل وبدون رجعة عند بلوغ نقطة الإنجاز في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون كان، بالنسبة إلى بعض البلدان النامية، غير كافٍ لضمان مستويات دين يمكن تحملها. وبالفعل، كانت عدم قدرة البلدان النامية الخارجة من برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أن تبقى بمنأى عن ضائقة الديون أحد الانتقادات الرئيسية التي واجهتها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويرى فريق التقييم المستقل[١٤] التابع للبنك الدولي، أن انخفاض الديون بمبلغ ١٩ بليون دولار بموجب المبادرة قد أدى إلى انخفاض نسب الديون في ١٨ بلدا من البلدان التي كانت قد بلغت نقطة الإنجاز بحلول عام ٢٠٠٥ إلى نصف ما كانت عليه، إلا أن المؤشرات الرئيسية للقدرة على تحمل الديون الخارجية قد ساءت في ١١ من ١٣ بلدا بلغ نقطة ما بعد الإنجاز. وفي ٨ من هذه البلدان، تجاوزت النسبة مرة ثانية عتبات المبادرة المتعلقة بالبلدان المثقلة بالديون. وساهمت التغيرات التي عرفتها معدلات الخصم والصرف في تدهور نسب الديون، وقابلت عمليات اقتراض جديدة مظاهر التحسن في الصادرات وتعبئة الموارد. وتبين أن ستة بلدان من البلدان الثمانية التي بلغت نقطة ما بعد الإنجاز والتي لديها تحليلات جديدة في ما يتعلق بالقدرة على تحمل الدين تواجه خطر ضائقة الديون على نحو معتدل فقط، ولكنها تعتبر جميعها ضعيفة أمام صدمات التصدير ولا تزال بحاجة إلى موارد تسهيلية وإدارة سليمة للديون[١٥]. وفي هذا

(١٣) البلدان الـ ١٧ التي تتلقى من المؤسسة ١٠٠ في المائة من تخفيف الديون بموجب المبادرة المتعددة الأطراف هي كالآتي: إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وبوليفيا وبنين وتنزانيا ورواندا وزامبيا والسنغال وغانا وغيانا ومالي ومدغشقر وموزامبيق والنيجر ونيكاراغوا وهندوراس.

(١٤) فريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي، ''تخفيف الديون لأفقر البلدان – تحديث لتقييم المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون''، عام ٢٠٠٦، الصفحة '١١'، والجدول ٣-٣، الصفحة ١٧.

(١٥) نفس المرجع، الصفحة '١٢'.

الصدد، يستنتج تقرير الفريق أن تخفيض الديون وحده لا يكفي لوضع البلدان النامية التي ترزح تحت عبء ديون ثقيلة على طريق القدرة على تحمل الديون. ولتحقيق القدرة على تحمل الديون، ستحتاج البلدان من بين أشياء أخرى إلى تحسينات مستمرة في الإدارة المالية وشروط التمويل وإدارة الديون العامة.

٥١ - غير أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد أدت إلى إيصال المزيد من الموارد الإنمائية إلى البلدان المؤهلة. ووفقا لتقرير فريق التقييم المستقل، تضاعفت التحويلات الصافية إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤، بينما لم تزد التحويلات إلى البلدان النامية الأخرى إلا بنسبة الثلث. وكشف التقرير كذلك عن أن البلدان التي بلغت نقطة ما بعد الإنجاز، بدأت فيما يتعلق ببعض معايير السياسات، بتقييمات أعلى من بلدان أخرى منخفضة الدخل، وأنها لا تزال تحقق نتائج أعلى. ومن جهة أخرى فإن البلدان التي لم تبلغ بعد نقطة الإنجاز لديها أدنى متوسط للنتائج بين جميع البلدان ذات الدخل المنخفض؛ ومن ثم فإن من المرجح أن تواجه مشاكل عويصة في إدارة اقتصاداتها، مما يقوض إمكانياتها المستقبلية لجني أقصى الفوائد من تخفيف الديون[١٥].

٥٢ - وما زال نادي باريس يقوم بدور نشط في عملية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك في تقديم سبل لتخفيف ديون البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط غير المؤهلة للمعاملة التي تحظى بها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد جرى تطبيق نهج إيفيان، الذي وضع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تحتاج إلى تخفيف للديون، على تسعة بلدان حتى تاريخه، بما في ذلك العراق. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قدم نادي باريس إلى نيجيريا تخفيضا للديون بشروط نابولي على الديون المؤهلة وإعادة شراء للديون المؤهلة المتبقية بالخصم السائد في السوق. ودعمت الاتفاق أداة لدعم السياسات، وهي أول أداة أقرها صندوق النقد الدولي بعد إنشائها في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٥٣ - وهناك بلدان أخرى ذات دخل متوسط وأداء خارجي جيد، من قبيل الاتحاد الروسي والبرازيل، استعملت احتياطياتها المتزايدة لتسدد سلفا الديون غير المسددة إلى الدائنين في نادي باريس.

٥٤ - ولكشف جوانب الضعف الناشئة المتعلقة بالديون ومنع تراكمات الديون التي لا يمكن تحملها، قام الصندوق والمؤسسة مؤخرا بتكييف إطار القدرة على تحمل الديون القائم مع الظروف الخاصة بالبلدان المنخفضة الدخل. ويستعمل نتائج تحليلات القدرة على تحمل الديون، القائمة على هذا الإطار، عدد من الدائنين للاسترشاد بها في قرارات الإقراض التي يتخذونها. وتستعمل المؤسسة، على الخصوص، صندوق التضامن الرقمي لتحديد توزيع

دعمها المالي لبلد معين بين القروض والمنح. ويستعمل نادي باريس أيضا هذا الصندوق لتوجيه شروط تخفيفه للديون بموجب نهج إيفيان. غير أن صندوق التضامن الرقمي الجديد لا يزال يركز على القدرة على تحمل الديون وجوانب الضعف المقترنة بها، وليس على الاحتياجات المالية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتبين دراسة[١٦] أُجريت مؤخرا لـ ٤٣ تحليلا لاستقرار الديون مدرج في استعراض[١٧] حديث للصندوق/المؤسسة أن ستة فقط منها تذكر الأهداف، وواحد فقط ينطوي على تقييم مباشر للنفقات المطلوبة. وإن نهجا بديلا يركز على الأهداف سيحدد خدمة الديون بالموارد المتبقية بعد تخصيص الموارد للنفقات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية[١٨].

سابعا – معالجة المسائل النظامية: تعزيز تناسق واتساق النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية[١٩]

٥٥ – كانت النقاط التي ركزت عليها المناقشات الأخيرة الرامية إلى تعزيز النظام المالي الدولي هي تعزيز الحوار المتعدد الأطراف والتعاون في مجال السياسات بشأن المسائل النظامية، وتحسين هيكل إدارة المؤسسات المالية الدولية، وإيضاح دور التمويل الرسمي للأسواق الناشئة. ولا تزال هناك عدة مبادرات تنظيمية مهمة تحظى باهتمام كبير، بما فيها إجراءات التحضير لتنفيذ الإطار المنقح لكفاية رؤوس الأموال (بازل الثاني).

٥٦ – ولتعزيز التنسيق الدولي للسياسات، اتفقت البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي خلال اجتماعات ربيع ٢٠٠٦ على إنشاء عملية جديدة للمشاورات متعددة الأطراف بشأن قضايا ذات أهمية شاملة، تجمع أعضاء الجهاز الأساسيين في الاقتصاد العالمي والكيانات المكونة من مجموعات من البلدان، عند الاقتضاء. وستركز أولى هذه المشاورات التي تشارك فيها الصين ومنطقة أوروبا واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة على قضية

---

(١٦) Coopération Internationale pour le Développement et la Solidarité (CIDSE) “The New World Bank/IMF Debt Sustainability framework-A Human Development Assessment”, A CIDSE Background Paper, April 2006, p. 5.

(١٧) صندوق النقد الدولي/المؤسسة الإنمائية الدولية، ”المبادرة المتعلقة بالبلدان المثقلة بالديون، حالة التنفيذ“، واشنطن العاصمة، أيلول/سبتمبر.

(١٨) CIDSE، المرجع السالف الذكر.

(١٩) من أجل مناقشة أكثر استفاضة للمسائل النظامية، انظر تقرير الأمين العام عن النظام النقدي الدولي والتنمية المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

أوجه عدم التوازن العالمية. ويتمثل التحدي في ترجمة المناقشات إلى إجراءات سياسية مشتركة فعالة.

٥٧ - وستتوقف فعالية الحوار المتعدد الأطراف على مشاركة جميع البلدان وعلى أن يكون لها صوت مسموع. وبعد عدة سنوات من المداولات المكثفة، يبدو أن هناك تأييدا واسعا لاتباع نهج من مرحلتين لإصلاح إدارة صندوق النقد الدولي يتم فيه الاتفاق في أجل قريب على زيادات مخصصة في حصص أقل البلدان تمثيلا. وينبغي أن يُنظر في هذه الزيادات في الاجتماع السنوي المقرر عقده في سنغافورة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وسيُنظر لاحقا في قضايا أخرى أكثر تعقيدا، مثل إصلاح صيغة الحصص وما يترتب عليها من تعديل للحصص؛ وإصلاح لعملية التصويت الأساسية؛ والأدوار المناطة بالمجلس التنفيذي ومسؤولياته وحجمه وتكوينه؛ وعملية اختيار أعضاء الإدارة العليا. ولكي يحقق هذا النهج النتائج المتوخاة، من الواضح أن المرحلة الثانية يجب أن ترتبط ارتباطا يتصف بالمصداقية بالمرحلة الأولى وأن يكون لها جدول زمني محدد بوضوح لاتخاذ الإجراءات. وقد كانت ثمة اقتراحات بضرورة أن تقوم هيئات حكومية دولية أخرى بالنظر في هياكلها الإدارية (A/61/81-E/2006/73، الفقرة ١٢).

٥٨ - وفي عدد من البلدان ذات الأسواق الناشئة، لا تزال أوجه الهشاشة الهيكلية موجودة رغم السياسات القوية وزيادة الأرصدة الاحتياطية. وهذا يدعو إلى مواصلة استكشاف أدوات مالية دولية وإقليمية مناسبة للمساعدة على منع الأزمات وإدارتها. وفي هذا الصدد، يظل استخدام التمويل الرسمي لمنع الأزمات من بين أهم القضايا التي لم يتم حلها. ومنذ انتهاء خط الائتمانات في حالات الطوارئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ما فتئ صندوق النقد الدولي يستكشف سبلا أخرى لتحقيق الأهداف الأساسية لخط الائتمانات. واقترح الاستعراض الاستراتيجي لصندوق النقد الدولي وسيلة جديدة لتيسير الحصول السريع على التمويل في حالات الطوارئ[٢٠]. وستكون الأداة الجديدة متاحة للأعضاء الذين لديهم سياسيات اقتصاد كلي قوية وقدرة على تحمل الدين وإبلاغ شفاف، لكنها لا تزال تواجه أوجه ضعف وهشاشة في موازناتها. وسيكون الحصول على هذا التمويل عادة بنسبة ٣٠٠ في المائة من الحصة، تتاح تلقائيا بعملية الشراء مقدما لمرة واحدة، وتكون قابلة للزيادة عند الاستعراض التالي.

(٢٠) ''تقرير المدير الإداري بشأن تنفيذ استراتيجية الصندوق المتوسطة الأجل''، صندوق النقد الدولي، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (http://www.imf.org).

٥٩ - كما كانت ثمة مقترحات أخرى دعمتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية لاستكشاف إمكانيات مزيد من التفاعل بين الصندوق وترتيبات التمويل الإقليمي أو تجميع الاحتياطيات. وقيل إن بإمكان الصندوق الاضطلاع بدور أهم في هذا المجال، يركز على مراقبة أعضاء المجمَّع والتنويه بالسياسات السليمة.

٦٠ - وتوجد مجموعة من المبادرات التنظيمية الدولية والإقليمية والوطنية قدمت مؤخرا، تشمل مجال التنظيم والإشراف المصرفي والمحاسبة ومراجعة الحسابات وإدارة الشركات ونشر البيانات وغسل الأموال، وهي حاليا إما قريبة من مرحلة التنفيذ أو قيد التنفيذ. وبالتالي تواجه العديد من البلدان النامية أهداف إصلاح متعددة بقدرة مالية وتنفيذية محدودة فقط. ومن هنا تأتي أهمية تحديد الأولويات والمساعدات التقنية في التصدي للتحدي المتمثل في تعزيز النظام المالي المحلي.

٦١ - عقدت لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2004/69) والمكونة من ٢٥ خبيرا عينهم الأمين العام بناء على ترشيح من حكوماتهم ويعملون بصفتهم الشخصية اجتماعا في جنيف من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. كما حضر الدورة الأولى ٦٤ مراقبا من الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وتضمّن جدول أعمال الدورة (أ) إساءة استعمال المعاهدات والتربح الضريبي من المعاهدات؛ (ب) المساعدة المتبادلة في تحصيل الديون الضريبية؛ (ج) التحكيم الضريبي الدولي؛ (د) الاتجار بالإيرادات؛ (هـ) فرض الضرائب على الإيرادات التي يحصل عليها المشاركون في مشاريع إنمائية؛ (و) تعريف المنشأة الدائمة المعدل؛ (ز) تنقيح اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والنامية؛ (ح) استعراض واعتماد المشروع المنقح لدليل التفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة والنامية. وبناء على مناقشة المواضيع المشار إليها أعلاه، قدمت اللجنة تقريرا (E/2005/45) يتضمن استنتاجات وتوصيات لينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووافق المجلس في قراره E/2006/L.36 على الاستنتاجات الواردة في تقرير اللجنة[٢١].

ثامنا - مواصلة العمل

٦٢ - وكما أُشير إلى ذلك أعلاه، جدد مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ تأكيد توافق آراء مونتيري باعتباره نقطة مرجعية للشراكة العالمية من أجل التنمية. ولهذه الغاية، دعا إلى تعاون

(٢١) انظر E/2006/L.36 للاطلاع على مشروع القرار.

أكبر بين المؤسسات الموجودة، مع إيلاء المراعاة الواجبة لولاية كل منها وهيكلها الإداري، وجميع ذوي المصلحة المعنيين في تمويل عملية التنمية.

٦٣ - وعُقد الاجتماع الاستثنائي التاسع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في نيويورك في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ''التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥''. وكانت المواضيع الفرعية الأربعة التي انصبت عليها المناقشات الموضوعية في أربع موائد مستديرة متوازية هي: (أ) تنفيذ ودعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) الخطوات المقبلة لتحقيق البعد الإنمائي من برنامج عمل الدوحة: في مجالات من بينها ''المعونة المقدمة في مجال التجارة''؛ (ج) الديون الخارجية: تنفيذ المبادرات الحالية وإثرائها من أجل تعزيز القدرة على تحمل الديون؛ (د) دعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية المتوسطة الدخل. وكانت معروضة على الاجتماع مذكرة معلومات أساسية مقدمة من الأمين العام (E/2006/48).

٦٤ - وقد شارك عدد قياسي من المديرين التنفيذيين والمناوبين لمجلسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اجتماع عام ٢٠٠٦. وكان من بين المشاركين وزراء ونواب وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى في مجالات المالية والشؤون الخارجية والتعاون التجاري والإنمائي، فضلا عن رؤساء وكبار مديري المنظمات الدولية (انظر E/2006/INF/1). كما شارك ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص بشكل فعال في الجلسات العامة والموائد المستديرة. ويوضح الموجز المقدم من رئيس المجلس (A/61/81–E/2006/73) الملاحظات والتحليلات والمبادرات والتوصيات التي قدمها المشاركون خلال الاجتماع. واقترح الرئيس في ملاحظاته الختامية البدء في مشاورات مع جميع ذوي المصلحة المعنيين بشأن كيفية تعزيز أثر اجتماع الربيع. وأيد المجلس ذلك المقترح وحدد الأهداف الخاصة للمشاورات[٢٢].

٦٥ - وعُقد اجتماع عام ٢٠٠٦ في أعقاب عدد غير مسبوق من الأحداث التحضيرية نظمها في نيويورك وواشنطن العاصمة العديد من ذوي المصلحة في تمويل عملية التنمية. ونظمت حلقة مناقشة بشأن ''المجال المالي والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية'' في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ في مقر الأمم المتحدة، برئاسة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي مرحلة الإعداد لاجتماعات الربيع السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة

(٢٢) انظر E/2006/L.34 للاطلاع على مشروع القرار.

التنمية في واشنطن العاصمة، رعت مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية، من بينها ائتلاف القواعد الجديدة للتمويل العالمي، ومنظمة العمل الدولية من أجل تقديم المعونة، والمحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية، والشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، والمنظمة الدولية للتعاون من أجل التنمية والتضامن، والشبكة البرازيلية (ريدي برازيل)، والكثير غيرها، مجموعة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل وحلقات المناقشة التفاعلية بشأن تمويل التنمية نظمت يومي ٢٠-٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في مقر البنك الدولي. وترد مواجيز هذه المناقشات على موقع تمويل التنمية: http://www.un.org/esa/ffd/ffdspecialevents.htm.

٦٦ - وإضافة إلى ذلك، عقد المنتدى الاقتصادي العالمي اجتماعين في واشنطن العاصمة لتقديم التقرير النهائي عن مشاورات ذوي المصلحة المتعددين التي أجريت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بشأن ''إثراء توافق آراء مؤتمر مونتيري: الإمكانات التي لم تستثمر لمؤسسات تمويل التنمية لحفز الاستثمارات الخاصة''. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قدم التقرير في نادي الصحافة الوطني، بمشاركة خبراء بارزين في مجال السياسات ومسؤولين حكوميين ومديرين تنفيذيين للأعمال التجارية. وضمت حلقة مناقشة للمتابعة نظمت في البنك الدولي يوم ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ مديرين تنفيذيين للبنك ومسؤولين حكوميين كبار وقادة الأعمال التجارية.

٦٧ - ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا آخر في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في صندوق النقد الدولي لدراسة صلاحية السندات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي بوصفها أداة مالية للحد من أوجه الهشاشة الدورية للبلدان النامية والحد من احتمال التعثر وأزمات الديون. واستند الاجتماع على نتائج حلقة العمل المتعلقة بالسندات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي التي نظمت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ في نيويورك. وكان ضمن المشاركين في كلا الاجتماعين وزراء مالية ومسؤولين حكوميين رفيعو المستوى وكبار مديري المنظمات متعددة الأطراف وفاعلون رائدون من القطاع الخاص وخبراء أكاديميون ذوو شهرة. ويتوخى مزيد من العمل بشأن القضية، بناء على نتيجة الاجتماعين.

٦٨ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١٨٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، يواصل مكتب تمويل التنمية، في إطار ولايته، تنظيم حلقات عمل ومشاورات مع ذوي المصلحة المتعددين وحلقات مناقشة وأنشطة أخرى ترمي إلى تمكين البلدان الأعضاء من تنفيذ التزاماتها كما اتُّفق عليها في توافق آراء مونتيري. ويركز أحد مسارات مشاورات ذوي

المصلحة المتعددين وهو مبرمج خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على إمكانيات المصارف الإنمائية الوطنية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشرك العملية المصارف الإنمائية الوطنية والهيئات الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي والقطاع الخاص. وعقد اجتماع لفريق الخبراء لوضع جدول الأعمال يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في نيويورك، وأُجريت مشاورات إقليمية يومي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في ليما ببيرو بشأن ''تحديات المصارف الإنمائية الوطنية في أمريكا اللاتينية'' ويومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في باريس بشأن ''دور المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية في أفريقيا''. ويجري التخطيط لمشاورات إقليمية لاحقة بشأن مناطق أخرى. وسيجري تقديم تقرير عن نتائج هذه المشاورات إلى الحوار الرفيع المستوى عن تمويل التنمية سنة ٢٠٠٧.

٦٩ - وتتعلق مجموعة أخرى من مشاورات ذوي المصلحة المتعددين بموضوع ''تمويل وصول الجميع إلى المرافق الأساسية''. وتدير هذا المشروع مؤسسة فريدريك إيبرت، بتعاون مع مكتب تمويل التنمية. وستوجه للمشرفين على المرافق الأساسية ولخبراء القطاعين العام والخاص وللمؤسسات المالية الدولية، وكذا المجتمع المدني والوسط الأكاديمي، الدعوة للمشاركة في المناقشات. وقد ساعد اجتماع لفريق خبراء عقد يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في نيويورك على إعداد جدول الأعمال الموضوعي للمشاورات المقبلة المخطط لها خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

٧٠ - وقد أبدى ممثلو الأعمال التجارية المشاركون في عملية تمويل التنمية اهتماما بتنظيم مشاورات ذوي المصلحة المتعددين في مجال النهوض بالأعمال الحرة. ونظمت الرابطة الدولية للغرف التجارية الصغيرة حلقة عمل بشأن ''تطوير الأعمال الحرة'' في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في موناستير بتونس. ويجري الإعداد، بتعاون مع مباشري الأعمال الحرة في منطقة نهر السند لاجتماع لفريق خبراء وحلقة نقاش بشأن إمكانيات جاليات الشتات في تعزيز الأعمال الحرة في البلدان النامية من المقرر تنظيمهما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ويمكن الحصول على معلومات عن جميع مسارات مشاورات ذوي المصلحة المتعددين من الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/esa/ffd/MSC.